



النشرة اليومية

Monday, 24 November, 2025



أخبار الطاقة



الرياض

سجل انخفاض النفط مجدداً مع سعي واشنطن وكيف لمسار السلام

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يأتي خبر دراسة زيلينسكي لمقترح السلام في نفس اليوم الذي تدخل فيه العقوبات الأميركية الجديدة على شركتي روسنفت ولوك أويل حيز التنفيذ رسمياً، مستهدفةً شركات تابعة رئيسية في محاولة لتقييد إيرادات الكرملين من مبيعات الوقود الأحفوري.

وأصبح مقترح دونالد ترمب للسلام، المكون من 28 نقطة، لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية، محور الحديث الرئيس في أسواق النفط هذا الأسبوع، حيث أدى ارتفاع العروض الروسي المحتمل إلى الحد من أسعار عقود برنت الآجلة إلى ما دون 63 دولاراً للبرميل. في غضون ذلك، تشهد أسواق المنتجات المكررة ازدهاراً ملحوظاً، حيث بلغت نواتج التقطير المتوسطة أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، مدفوعةً إلى حد كبير بعقوبات الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسي.

في وقت توسع الولايات المتحدة عقوباتها على إيران المؤثرة على ناقلات النفط. وأعلن وزير الخزانة الأميركي عن جولة جديدة من العقوبات على شركات التجارة والشحن التي تُسهّل صادرات النفط والمنتجات المكررة الإيرانية، مُضيفاً ست ناقلات أخرى إلى قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ومستهدفاً تجار المنتجات في الهند والإمارات العربية المتحدة.

سجل النفط خسائر أسبوعية بنحو 3 % وذلك بالتزامن مع تكثيف الولايات المتحدة جهودها للتوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، ما قد يعزز الإمدادات العالمية من الخام. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت في ختام تعاملات يوم الجمعة الماضي بنسبة 1.29 % إلى 62.56 دولاراً للبرميل، لترفع خسائرها الأسبوعية إلى قرابة 3 %.

فيما أغلقت العقود الآجلة لخام نايمكس الأميركي تعاملات الأسبوع عند مستوى 58.06 دولاراً للبرميل، لتعقق خسارتها على مدار الأسبوع إلى 3.4 %.

جاءت هذه الخسائر بعد أن عرضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب على كلٍ من روسيا وأوكرانيا خطة مقترحة لإنهاء الحرب المستمرة بينهما منذ ما يقارب 4 سنوات، ورُحبت موسكو بالخطة قائلة إنها يمكن أن تشكل أساساً لحل سلمي للنزاع. لكن إذا رفضت كيف الخطة، فإن القوات الروسية ستتقدم أكثر. وقد يسمح اتفاق السلام لروسيا بتصدير المزيد من الوقود. كانت روسيا ثاني أكبر مُنتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة في عام 2024، وفقاً لبيانات الطاقة الفيدرالية الأميركية.

من جهته لم يرحب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بالخطة محذراً من أن أوكرانيا تُخاطر بفقدان كرامتها وحريتها بسبب خطة سلام واشنطن، وهي اقتراح قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إن على كيف قبوله في غضون أسبوع.



13224، المتعلق بمكافحة الإرهاب، بصيغته المعدلة، والأمر التنفيذي رقم 13846، والأمر التنفيذي رقم 13902، والتي تستهدف قطاع النفط والبتروكيماويات الإيراني، لمواصلة حملة العقوبات الأميركية الصارمة التي تستهدف مبيعات النفط الإيراني.

في تطورات أسواق الطاقة، أوقفت أكبر شركة تكرير هندية الواردات الروسية، حيث علقت مصفاة جامناجار الهندية، التي تُشغلها شركة ريلينس إندستريز، والتي تُنتج 1.4 مليون برميل يوميًا، استيراد النفط الروسي إلى محطتها المخصصة للتصدير والتي تُنتج 600 ألف برميل يوميًا، إلا أنها لا تزال تُشغل النفط الروسي في وحدتها المخصصة للسوق المحلية والتي تُنتج 800 ألف برميل يوميًا.

في إمدادات الوقود، دخل مطار تاكوما في سياتل في حالة طوارئ بعد توقف خط أنابيب أولبيك التابع لشركة بي بي والذي ينقل الوقود من شمال واشنطن إلى ولاية أوريغون بسبب تسرب فيه، والذي أُبلغ عنه لأول مرة في 11 نوفمبر.

في فنزويلا، أوقفت شركة النفط الحكومية الفنزويلية "بدفسا" عملياتها في مشروع بيتروسيدينو للتطوير بعد انفجار وحريق دمر برج التقطير الجوي في المصنع، ويُقال إن السبب يعود إلى الضغط الزائد والماء الزائد، مما أدى إلى فقدان 30 ألف برميل يوميًا من الإنتاج.

في موزمبيق، رفعت شركة النفط الأميركية العملاقة إكسون موبيل حالة القوة القاهرة عن مشروع روفوما للغاز الطبيعي المسال، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 18 مليون طن سنويًا، بينما استأنفت شركة توتال إنرجيز العمل في مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال قبل شهر، منهيةً توقفًا دام أربع سنوات بسبب هجمات إرهابية.

في الصين، وافقت وزارة التجارة الصينية على دفعة إضافية

وبحسب بيان وزارة الخارجية الامريكية، فرضت وزارتا الخارجية والخزانة الأميركيّتان عقوبات على شبكات شحن مسؤولة عن تمويل الأنشطة غير المشروعة للنظام الإيراني من خلال مبيعات النفط، بالإضافة إلى شركة طيران وشركات تابعة لها تُسلّح وتُرّوّد الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران. وبحسب بيان وزارة الخارجية الامريكية، تُستخدم الأموال المتأتية من تجارة النفط هذه لدعم وكلاء إيران الإرهابيين الإقليميين وشراء أنظمة أسلحة تُشكّل تهديدًا مباشرًا للقوات الأميركية وحلفائنا.

وقد قامت وزارة الخارجية بتصنيف 17 كيانًا وفردًا وسفينة في عدة دول، منها على سبيل المثال لا الحصر الهند وبنما وسيشل، ضالعة في مبيعات النفط ومنتجاته الإيرانية. وفي الوقت نفسه، قامت وزارة الخزانة الأميركية بتصنيف 41 كيانًا وفردًا وسفينة وطائرة، وذلك لتكثيف جهودها ضد صادرات إيران من النفط والبتروكيماويات، وتعطيل التدفقات المالية والعملاء التجاريين الذين يدعمون الأنشطة الخبيثة لإيران.

ستواصل الولايات المتحدة العمل دعمًا للمذكرة الرئاسية رقم 2 للأمن القومي، التي تُوجّه بفرض أقصى قدر من الضغط على النظام الإيراني لحرمانه من الوصول إلى الموارد اللازمة لاستدامة أنشطته المزعزعة للاستقرار.

وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بتعطيل مصادر التمويل غير المشروعة التي تمول جميع جوانب أنشطة إيران الخبيثة. وما دامت إيران تُخصّص عائداتها لتمويل هجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ودعم الإرهاب حول العالم، والقيام بأعمال أخرى مزعزعة للاستقرار، فإن الولايات المتحدة سنستخدم جميع الأدوات المتاحة لها لمحاسبة النظام.

يأتي هذا الإجراء الذي اتُخذ عملاً بالأمر التنفيذي رقم



في اليابان، تستعد طوكيو لإعادة تشغيل أكبر محطة نووية في العالم. وبعد حصولها على موافقة حاكم نيفاتا، ستبدأ شركة المرافق اليابانية الرائدة، طوكيو للطاقة الكهربائية، إعادة تشغيل جزئية لمحطتي كاشيوازaki-كاريوا النوويتين، مما سيُجدد 2.7 جيغاوات من إجمالي قدرة المحطة البالغة 8.2 جيغاوات.

في أوروبا، تواجه صناعة النحاس مخاطر نقص في الإمدادات، ودعت صناعة المعادن في أوروبا الاتحاد الأوروبي إلى تكرار حظره على صادرات خردة الألومنيوم وتقييد صادرات خردة النحاس أيضًا، حيث يستحوذ المشترون الصينيون عليها منذ عام 2022، مما يجعل القارة العجوز عرضة لارتفاعات حادة في الأسعار في 2026-2027.

في السعودية، جددت شركة الحفر العربية 4 عقود مع شركة أرامكو السعودية بقيمة تتجاوز ملياري ريال، مبنية أن مدة العقد تتراوح من خمس إلى عشر سنوات. وذكرت الشركة في بيان أن ذلك هذه العقود سيضيف 30 سنة تشغيلية جديدة إلى سجل الأعمال المستقبلي للشركة لتصل بذلك قيمة الأعمال التراكمية إلى 12.2 مليار ريال بحلول نهاية عام 2025، محققًا رقمًا قياسيًا على مدار تاريخ الشركة.

وأضافت أنه بتجديد هذه العقود، تكون الشركة قد أتمت تجديد جميع عقود الحفارات المقرر انتهاءها في عام 2025، متوقعة أن يظهر الأثر المالي لهذه العقود عند بدء التشغيل خلال الربع الأول من عام 2026.

تتمتع الحفر العربية بحضور راسخ ومكانة ريادية فريدة داخل قطاع النفط والغاز، ما مكنها من خلق قيمة في مجال السلامة والكفاءة التشغيلية في عمليات حفر آبار النفط الخام والغاز الطبيعي في المياه وعلى اليابسة. وهي أحد أفضل مقاولي الحفر البري والبحري في المملكة من خلال حصولها على العديد من الجوائز، بما فيها جائزة

من حصص استيراد النفط الخام للمصافي المستقلة، التي يقع معظمها في مقاطعة شاندونغ شمال شرق البلاد، مما يسمح لها بشراء 10 ملايين طن متري في الأشهر المتبقية من عام 2025.

في الولايات المتحدة، أعلنت وزارة الداخلية الأميركية عن بيع إيجار جديد في خليج المكسيك، يُطلق عليه مؤقتًا اسم "الخليج الجميل الكبير 2"، ويتضمن 15 ألف قطعة أرض غير مؤجرة على مساحة 80 مليون فدان، بمعدل إتاوة ثابت بنسبة 12.5 %، وهو أقل من المعدل الذي كان سائدًا في عهد بايدن والبالغ 16.67 %.

من جانب آخر، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عن خطط لإطلاق أول جولة تراخيص للنفط والغاز الطبيعي قبالة سواحل كاليفورنيا منذ عام 1984، ويتطلع إلى ستة عقود إيجار في الفترة من 2027 إلى 2030، مما أثار انتقادات من حاكم ولاية كاليفورنيا، جافين نيوسوم، الذي وصف الخطة بأنها "غبية".

في كوراساو، طلبت البلاد، وهي جزيرة كاريبية تابعة لهولندا، موافقة الحكومة الأميركية على إعادة فتح مصفاة إيسلا المغلقة، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 335 ألف برميل يوميًا، واستئناف التعاملات مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية "بدفسا"، بعد انتهاء ترخيصها السابق من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في ديسمبر 2024.

في مصر، وبعد تجربة تصدير الغاز الطبيعي المسال في الأشهر الأخيرة، تسعى شركة الغاز المصرية المملوكة للدولة "إي قاز" إلى الحصول على أربع شحنات من الغاز الطبيعي المسال للتسليم في ديسمبر، مما يشير إلى نقص في الإمدادات بعد أن بدأت إسرائيل أعمال الصيانة في حقل ليفيathan العملاق منتصف نوفمبر.



بين البلدين".

وقال أحمد قبه جي، نائب الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، أن الشحنة التي تم تسليمها تقدر بـ 650 ألف برميل من النفط الخام، وأشار أن الدفعة الثانية والتي تقدر بمليون برميل ستصل يوم 23 من الشهر الجاري، وسيتم تكريرها بمصفاة بانياس النفطية.

الملك خالد (فرع التنافسية المسؤولة)، عام 2017 م وجائزة التميز في برنامج تعزيز القيمة المضافة الإجمالية في المملكة (اكتفاء) لعدة سنوات متتالية.

تعمل الحفر العربية في حفر آبار النفط والغاز الطبيعي بالإضافة الى الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز الطبيعي (باستثناء خدمات المسح)، الحفر الاختباري المتعلق بالاستكشافات المعدنية والفلزات الثمينة، وحفر آبار المياه الأنبوبية واليدوية.

تعد الحفر العربية، التي تأسست عام 1964، لاعباً إقليمياً بارزاً في هذا القطاع، وهي تمتلك أسطولاً من منصات حفر الآبار البرية والبحرية في المملكة العربية السعودية، والمنطقة المحايدة بين المملكة والكويت. وهي شركة مساهمة مدرجة تمتلك فيهما شركة التصنيع وخدمات الطاقة (طاقة) التي تُعد شركة مساهمة سعودية وشركة خدمات البترول شلمبرجير إس إيه، التي تُعد واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال خدمات حقول النفط نسبة الملكية الأكبر.

تضم قاعدة عملاء الحفر العربية شركات بارزة، بما فيها أرامكو السعودية، واس ال بي، وعمليات الخفجي المشتركة، و بيكر هيويز. يتكون اسطول الشركة من منصات حفر برية وبحرية عالية المواصفات والقدرة التشغيلية، التي يمكنها من إجراء عمليات الحفر المعقدة في بيئات قاسية كما هو الحال في الشرق الأوسط.

في سوريا، تسلمت البلاد أول شحنة نفط من المنحة السعودية لدعم الطاقة يبلغ حجمها 90 ألف طنًا، حيث وصلت ناقلة النفط السعودية "بيتالدي" الاثنين الماضي إلى ميناء بانياس في سوريا، بحسب وكالة الأنباء السورية "سانا"، وقالت الوكالة إن "الشحنة تهدف إلى دعم الاحتياجات المحلية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي



الوطن

تدشين أطول جسر بحري يربط مناطق الطاقة والصناعة

المنطقة من استثمارات ضخمة في البنية التحتية يساهم في تعزيز السلامة المرورية وتحسين جودة الحياة ورفع كفاءة الشبكات الحيوية. ورفع الأمير سعود بن نايف شكره لخدام الحرمين الشريفين وولي العهد على ما توليه القيادة من اهتمام لتنمية المنطقة وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية.

وثنى الجهود التي تبذلها وزارة النقل والهيئة العامة للطرق في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مؤكداً أن المشروعات المنجزة تعكس جاهزية فنية عالية وتواكب مستهدفات النمو في الشرقية.

ربط بالمناطق الصناعية

من جهته، أوضح المهندس الجاسر أن الطريق الجديد والجسر البحري يوفران ربطاً مباشراً يعزز حركة سلاسل الإمداد ويدعم تدفق البضائع والخدمات إلى ميناء رأس تنورة، مشيراً إلى أن المشروع يمثل إضافة مهمة لشبكة طرق حديثة تربط صفوى ورأس تنورة بالمواقع الصناعية والطرق السريعة، وفي مقدمتها طريق الدمام - الجبيل السريع.

ولفت إلى أن الجسر البحري يتمتع بجدوى اقتصادية ولوجستية عالية نظراً لاختصاره المسافة وخدمته لقطاع الطاقة، إضافة إلى فوائده الاجتماعية والتنمية التي تنعكس على الحركة السكانية والصناعية بين المنطقتين.

أكد وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر أن المملكة تحقق تقدماً واضحاً في جودة الطرق، وحلت رابعاً ضمن دول مجموعة العشرين، مشيراً خلال تدشين أكبر جسر بحري داخل المملكة يربط بين مدينة صفوى ومحافظة رأس تنورة إلى أن الجهود الكبيرة والاستثمارات المستمرة في منظومة النقل ستسهم في تجاوز الأهداف الموضوعة ورفع مستوى البنية التحتية الوطنية.

ودشن أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمس، مشروع طريق صفوى - رحيمة الرابط بين مركز صفوى بمحافظة القطيف ومحافظة رأس تنورة، بطول 15 كلم، متضمناً جسراً بحرياً مزدوجاً يبلغ 3.2 كلم، ويشكل الطريق الجديد رابطاً حيوياً يعزز الحركة المرورية ويختصر زمن التنقل ويدعم النشاط الاقتصادي واللوجستي في واحدة من أهم مناطق الصناعة والطاقة في المملكة.

كما افتتح سموه مشروع تطوير تقاطعات طريق الظهران - بقيق - أبو حدرية متعدد الاتجاهات، الذي شمل تنفيذ خمسة جسور إضافية، إلى جانب أعمال الإنارة وتصريف الأمطار، وذلك بحضور وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر، والرئيس التنفيذي المكلف للهيئة العامة للطرق المهندس بدر الدلامي، وعدد من مسؤولي الجهات ذات العلاقة.

وأشاد أمير الشرقية بالدعم المستمر من القيادة لتنفيذ مشاريع نوعية في قطاع النقل، مؤكداً أن ما تحظى به



الوصول للمناطق الإستراتيجية

وبين الجاسر أن تطوير تقاطعات طريق الظهران - بقيق - أبو حدرية ضم افتتاح عدد من المنحدرات الاتجاهية والخدمية، بينها وصلات للقادمين من بقيق إلى أبو حدرية، وللقادمين من أبو حدرية إلى ميناء الملك عبدالعزيز، ومنحدرات مخصصة لربط الحركة بين بقيق ومملكة البحرين ومدينة أجيال أرامكو، ومنحدرات للقادمين من البحرين والميناء، بما يعزز الانسيابية ويُحسن الوصول إلى مواقع استراتيجية في المنطقة.

يُذكر أن تنفيذ المشروعين تم وفق كود الطرق السعودي وبمعايير جودة وسلامة عالية، شملت الدهانات الأرضية والعلامات الإرشادية والحواجز الخرسانية ومقاييس السلامة المرورية، في إطار تكامل الجهود بين وزارة النقل والهيئة العامة للطرق لتطوير شبكة الطرق ودعم التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية.



الوطن

أسعار الطاقة ترفع استقرار تكاليف البناء

بارتفاع الطاقة بنسبة 9.9%، ليصل المؤشر الفرعي لها إلى 131 نقطة.

وسجلت تكاليف العمالة ارتفاعًا بـ 1.0%، بينما صعد بند استئجار المعدات بنسبة 1.3%، في حين سجلت المواد الأساسية زيادة طفيفة بلغت 0.2% فقط رغم وزنها الأكبر في هذا القطاع.

استقرار شهري

وعلى أساس شهري، حافظت تكاليف البناء في أكتوبر على استقرار كامل في القطاعين السكني وغير السكني، دون تسجيل أي تغير نسبي.

سجلت تكاليف البناء في المملكة، خلال شهر أكتوبر 2025، ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.0%، مدفوعةً بزيادة ملحوظة في بند الطاقة، فيما حافظت مستويات الأسعار على استقرار كامل مقارنة بشهر سبتمبر، بحسب أحدث بيانات الرقم القياسي لتكاليف البناء الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

وارتفع المؤشر العام لتكاليف البناء إلى 101.8 نقطة مقارنة بـ 100.8 نقطة في أكتوبر من العام الماضي، اعتمادًا على سنة الأساس 2023، وسط اختلاف واضح في أثر مكونات التكلفة بين القطاعين السكني وغير السكني.

القطاع السكني

يمثل القطاع السكني 77.5% من إجمالي وزن المؤشر، وقد سجل ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.0%. وعلى الرغم من أن المواد الأساسية صاحبة الوزن الأكبر (37.5%) ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 0.1%، فإن بند الطاقة كان الأكثر تأثيرًا بقفزة سنوية وصلت إلى 9.9% رغم وزنه المنخفض (2.0%).

كما ارتفع بند تكاليف العمالة بنسبة 1.5% ليصل المؤشر إلى 103.4 نقاط، واستئجار المعدات والآلات بنسبة 1.2% ليبلغ 103.1 نقاط.

القطاع غير السكني

أما القطاع غير السكني الذي يشكّل وزنًا نسبته 22.5% من المؤشر، فقد ارتفع إجماليًا بنسبة 0.9%، مدعومًا أيضًا



553 مليار ريال أرباح قطاع التنقيب بأرامكو الوطن السعودية

أداء الأشهر التسعة

وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2025، بلغت الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والزكاة 1.93 تريليون ريال، مقارنة بـ 2.37 تريليون ريال لنفس الفترة من 2024، نتيجة تراجع أسعار النفط عالميًا.

وفي الفترة ذاتها، سجلت النفقات الرأسمالية 295.8 مليار ريال مقارنة بـ 329.2 مليار ريال خلال الأشهر التسعة من 2024، نتيجة تأجيلات مرحلية في بعض مشاريع التوسع في إنتاج النفط، مع استمرار تسارع أعمال تطوير مشاريع الغاز الإستراتيجية. أبرز مؤشرات قطاع التنقيب: 553.4 مليار ريال أرباح القطاع 147.6 مليار دولار الأرباح المعدلة الربع الثالث 2025 93.9 مليار ريال النفقات الرأسمالية 295.8 مليار ريال الأشهر التسعة الأولى 2025 13.3 مليون برميل مكافئ يوميًا إجمالي إنتاج المواد الهيدروكربونية

سجل قطاع التنقيب والإنتاج في شركة أرامكو السعودية أداءً متوازنًا خلال الربع الثالث من عام 2025، في ظل تباين مؤشرات الأسواق النفطية واستمرار تقلبات الأسعار العالمية، حيث أظهرت بيانات الشركة تحقيق أرباح معدلة قبل الفوائد والضرائب والزكاة بلغت 553.4 مليار ريال مقارنة بـ 607.5 مليارات ريال للفترة نفسها من 2024. وجاء الأداء مدعومًا بارتفاع كميات النفط الخام المباعة وتحسن الأسعار خلال الربع.

تحسن ربع سنوي

وعلى أساس سنوي، انخفضت الأرباح المعدلة مقارنة بالربع الثالث من 2024 الذي سجل 780.1 مليار ريال، نتيجة تراجع أسعار النفط الخام، في مقابل تحسن جزئي ناتج عن ارتفاع الكميات المباعة وتراجع ريع الإنتاج. وفي المقابل، أظهرت المقارنة مع الربع الثاني من 2025 صمودًا نسبيًا في الأداء بدعم زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار في تلك الفترة.

النفقات الرأسمالية

وبلغت النفقات الرأسمالية في الربع الثالث 2025 نحو 94.0 مليار ريال، بارتفاع طفيف مقارنة بالربع الثاني، لكنها تبقى أقل بنسبة 14.8% عن مستويات الربع الثالث 2024. ويعكس هذا الانخفاض إعادة الجدولة المرحلية لمشاريع رفع طاقة إنتاج النفط الخام إلى 12 مليون برميل يوميًا، إلى جانب استمرار أعمال التطوير الداعمة للتوسع الإستراتيجي للشركة.



استهلاك الغاز في الخليج قد يشهد طفرة هائلة بقيادة إيران والسعودية

الطاقة

دول المنطقة استهلاكاً للغاز على مدار العقود الـ 3 المقبلة بفارق كبير عن بقية الدول الأخرى، ليتخطى استهلاكها تريليون متر مكعب بحلول عام 2050، وفقاً للأرقام التالية:

إيران: 1.488 تريليون متر مكعب.

السعودية: 312.3 مليار متر مكعب.

سلطنة عمان: 229.8 مليار متر مكعب.

الإمارات: 160.6 مليار متر مكعب.

قطر: 192.5 مليار متر مكعب.

العراق: 145.7 مليار متر مكعب.

الكويت: 60 مليار متر مكعب.

البحرين: 33.4 مليار متر مكعب.

اليمن: 2 مليار متر مكعب.

ومن المتوقع ارتفاع استهلاك إيران من الغاز الطبيعي من 245.4 مليار متر مكعب خلال العام الماضي إلى 391.8 مليار متر مكعب بنهاية العقد الحالي، ليستمر في ارتفاعه الملحوظ حتى يبلغ 1.48 تريليون متر مكعب بحلول 2050.

وفي المركز الثاني، تأتي السعودية بمعدل استهلاك يرتفع إلى 148.1 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 121.5 مليار متر مكعب خلال العام الماضي، ثم يقفز إلى 312.3 ملياراً عام 2050.

يتجه استهلاك الغاز في الخليج العربي إلى نمو مطرد على مدار العقود الـ 3 المقبلة؛ إذ يستعمل محلياً بكميات كبيرة، بصفته وقوداً لتوليد الكهرباء والتدفئة وتحليه المياه، أو مادة خاماً للقطاعات الحيوية مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة وتعزيز استخلاص النفط.

وتوقعت دراسة حديثة صادرة عن مركز الخليج للأبحاث، حصلت عليها وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، ارتفاع استهلاك دول الخليج العربي من الغاز الطبيعي إلى 820.6 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، مقابل 577.9 مليار متر مكعب عام 2024.

ومن المتوقع قفزة استهلاك الغاز في الخليج العربي إلى أكثر من 2.62 تريليون متر مكعب في عام 2050، بحسب الدراسة، التي أعدها الخبير الدولي في قضايا اقتصادات النفط والطاقة الدكتور ناجي أبي عاد.

وعلى مدار السنوات الـ 25 عاماً الماضية تضاعف الطلب على الغاز الطبيعي في دول الخليج ليسجل نمواً سنوياً بمتوسط 5.2%، ليتخطى بكثير المعدل العالمي البالغ 2.3%.

توقعات استهلاك الغاز في الخليج العربي
تُظهر تقديرات استهلاك الغاز في الخليج أن إيران هي أكثر



ومن المتوقع كذلك أن يشهد استهلاك الغاز في الخليج العربي زيادة لدى اليمن من 0.4 مليار متر مكعب في العام الماضي، إلى مليار متر مكعب بحلول عام 2030، ثم إلى ملياري متر مكعب عام 2050.

ويأتي توقع زيادة استهلاك الغاز في الخليج العربي بصورة ملحوظة، بصفته موردًا حيويًا وركيزة أساسية في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتحلية المياه، ويستحوذ هذان القطاعان معًا على ما يقارب نصف إجمالي الطلب على الغاز في المنطقة.

كما يُعد القطاع الصناعي مستهلكًا رئيسيًا للغاز (وقود ولقيم)، مستحوذًا على نحو 35% من الإجمالي، أما النسبة المتبقية، التي تبلغ 15%؛ فتُخصص لخدمة العمليات النفطية ولأغراض الحفاظ على ضغط آبار النفط، إلى جانب الاستعمالات الحديثة مثل الغاز المضغوط في قطاع النقل.

وتخطط المملكة للتخلص النهائي من الاعتماد على النفط في توليد الكهرباء بحلول 2030، على أن ينقسم مزيج الكهرباء بين الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة مناصفةً.

وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يقفز استهلاك عُمان من الغاز إلى 229.8 مليار متر مكعب، وهو معدل أعلى بكثير عن تقديرات استهلاكها بنهاية العقد الحالي البالغة 50.2 مليار متر مكعب، ومقارنة بمعدل استهلاكها المسجل العام الماضي عند 31.7 مليار متر مكعب.

وتليها في الترتيب، دولة قطر بمعدل استهلاك متوقع ارتفاعه من 64.7 مليار متر مكعب بحلول عام 2030 إلى 192.5 مليارًا عام 2050، وذلك مقارنة بمعدل استهلاك العام الماضي المسجل 46.5 مليار متر مكعب.

قفزة في استهلاك الإمارات والعراق من المتوقع -أيضًا- ارتفاع استهلاك الإمارات من الغاز إلى 84 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، ليقفز بعد ذلك إلى 160.7 مليارًا في 2050، وذلك مقارنة بمعدل استهلاكها الحالي البالغ العام الماضي 71.3 مليار متر مكعب.

وفي العراق، الذي يعاني أزمة في إمدادات الغاز، من المتوقع زيادة استهلاكه 19.8 مليار متر مكعب خلال العام الماضي إلى 31.8 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، ليقفز إلى 145.7 مليارًا عام 2050.

وفي السياق ذاته، تقدر الدراسة، استمرار ارتفاع استهلاك البحرين من الغاز ليصل إلى 20 مليار متر مكعب بحلول 2030، وإلى 33.4 مليارًا عام 2050، وذلك مقارنة بمعدل استهلاكها الحالي البالغ 16.7 مليار متر مكعب.



مال

"أوبك": ركود الاقتصاد العالمي يضغط على أسعار النفط

أكد جمال اللوغانى، أمين عام منظمة أوبك، إن الركود الاقتصادي العالمي يلقي بظلاله على أسعار النفط، مشيراً إلى أن الطلب على النفط سيتحسن خلال فصل الشتاء مع احتمالات خفض أسعار الفائدة.

ووفق اللوغانى فإن أي ذروة في الإنتاج أو الطلب على النفط لن تتحقق قبل عام 2050، مؤكداً أن التحول في الطاقة لا يعني الاستغناء عن الوقود الأحفوري، بل يمثل إضافة إلى مزيج الطاقة، كما شدد على أن الوقود الأحفوري سيظل محور مزيج الطاقة العالمي والمهيمن عليه.

وكان بنك مورغان ستانلي رفع توقعاته القصيرة الأجل لأسعار النفط بعد إعلان تحالف أوبك+ مطلع نوفمبر الحالي وقف خطط زيادة الإنتاج مؤقتاً.



زيادة الإنتاج الأميركي من خارج الحقول الصخرية

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الإنتاج في أسواق النفط". وأكد الحجي أن إنتاج النفط الصخري الأميركي لم يشهد أي نمو في أغسطس الماضي، رغم ما جرى تداوله عن بلوغ الإنتاج الأميركي أعلى مستوى له في التاريخ، موضحاً أن الزيادة جاءت بالكامل تقريباً من خليج المكسيك، إلى جانب تحسُّن طفيف في إنتاج ألاسكا.

وأشار إلى أن وسائل الإعلام لم تركّز على هذه الحقائق الجوهريّة، بل اكتفت بتريديد أرقام الزيادة الإجمالية، ما أعطى انطباعاً بأن الطفرة تعود إلى الحقول الصخرية، في حين إن هذه الحقول لم تُضف أي كميات جديدة خلال الشهر المذكور. وأضاف أن هذا التضليل الإعلامي يعكس ضعف التمييز بين مكونات الإنتاج الأميركي، إذ تتعامل بعض الجهات مع الولايات المتحدة بصفتها مصدرًا واحدًا للطاقة، دون النظر إلى اختلاف أنواع الحقول ومعدلات إنتاجها.

وبيّن الحجي أنّ تجاهل هذه التفاصيل الدقيقة يؤدي إلى أخطاء في تقدير العروض العالمي من النفط، خاصة في ظل اعتماد الأسواق على بيانات دقيقة لتحديد اتجاه الأسعار والتوازن بين العرض والطلب. وأوضح أن هذا النوع من التعميم الإعلامي يفتح الباب أمام تفسيرات مغلوطة لتطورات السوق، إذ يُظن أن إنتاج النفط الصخري الأميركي يواصل الصعود، في حين إن إسهامه ثابت منذ عدّة أشهر في الواقع.

شهدت أسواق الطاقة العالمية خلال أغسطس 2025 حدثًا بارزًا، تمثّل في ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى أعلى مستوياته التاريخية، بحسب ما نقلته التقارير الاقتصادية، إلّا أن هذا الرقم مشكوك في أنه يعكس حقيقة مصادر الزيادة في الإنتاج. وفي هذا السياق، قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة د. أنس الحجي، إن الزيادة الأخيرة في الإنتاج الأميركي لم تأت من الحقول الصخرية كما تروّج بعض وسائل الإعلام، بل مصدرها الأساس خليج المكسيك، مع انتعاش محدود في ألاسكا.

وأوضح أن وسائل الإعلام تجاهلت هذه التفاصيل، ما خلق انطباعاً مضللاً بأن إنتاج النفط الصخري الأميركي يشهد طفرة جديدة، بينما تشير البيانات الحقيقية إلى استقرار هذا النوع من الإنتاج منذ بداية العام الجاري 2025. وأضاف أن الفهم الخاطئ للبيانات أدى إلى تكرار الحديث عن "زيادة الإنتاج الأميركي" دون التمييز بين أنواعه ومصادره، مؤكّداً أن هذا الخلط الإعلامي ليس جديداً، بل يتكرر منذ سنوات مع كل ارتفاع في إنتاج النفط الكلي للولايات المتحدة.

جاءت التصريحات خلال حلقة جديدة من البرنامج الأسبوعي "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس"، وكانت بعنوان: "أثر قرار مجموعة الثمانية في أوبك+ وقف زيادة



مضللة عن واقع السوق، سواء في النفط أو الغاز.

وأوضح أن التضليل يمتدّ كذلك إلى أخبار دولية أخرى، مثلما حدث في باكستان عندما ألغت عقود الغاز المسال طويلة الأجل لأسباب وُصفت بـ"الإدارية"، في حين تُخفي وراءها مشكلات فساد وقرارات سياسية غير مبررة.

وختم بالقول، إنّ تجاهل هذه الحقائق يعمّق سوء الفهم في الأسواق العالمية، فبينما يُعتدّ أن إنتاج النفط الصخري الأمريكي هو المحرك الرئيس للزيادة التاريخية، تؤكد البيانات أن المحرك الحقيقي هو خليج المكسيك، مع تلاعب واضح في طريقة عرض الأرقام والحقائق.

إلى ذلك، تتجاهل شركة الطاقة الأمريكية الكبرى شيفرون مخاوف فائض العرض والتحول في قطاع الطاقة، وسط التحذيرات من انهيار وشيك في أسعار النفط، وكانت هذه هي الرسالة التي نقلتها استراتيجية شيفرون المُحدّثة، التي كشفت عنها الرئيس التنفيذي مايك ويرث. فقد تجاهل المخاوف بشأن فائض العرض على المدى القريب، وأعرب عن ثقته في آفاق القطاع على المدى الطويل، متجاهلاً الشكوك التي سادت القطاع قبل بضع سنوات فقط مع تنامي الزخم للانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة منخفضة الكربون.

ويبدو أن الدعم القوي للرئيس الأمريكي دونالد ترمب لصناعة الوقود الأحفوري وأجندته "للهيمنة على قطاع الطاقة" قد منح شيفرون - مثل نظيراتها من شركات النفط الكبرى - دفعةً قويةً. وقال ويرث للمستثمرين: "لم أَر في مسيرتي المهنية توقعات ثقة أعلى من هذه. الأفضل لم يأت بعد".

هذه الثقة لافتة للنظر، خاصةً وأن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 55 دولارًا

ولفت إلى أن الحديث المتكرر عن "زيادة تاريخية" يجب أن يُفهم في سياق الجغرافي والتقني، فمصدر الزيادة ليس التكنولوجيا الصخرية كما يعتقد بعضهم، بل مشروعات بحرية ضخمة في خليج المكسيك دخلت الخدمة بعد سنوات من التطوير. وشدد على أن فهم هذه التفاصيل ضروري لتقييم السياسة النفطية الأمريكية بدقة، خصوصًا في ظل ارتباطها بعوامل إنتاج متنوعة تشمل البر والبحر والمناطق القطبية.

ووأضح رسم بياني من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، منذ يناير 2020 حتى نهاية أغسطس 2025، تلاعب بالأرقام وخلط إعلامي. وأوضح أنس الحجي أن النقاش حول إنتاج النفط الصخري الأمريكي لا يمكن فصله عن طبيعة التقارير الدولية، خاصة تلك الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية التي تقدّم أحيانًا قراءات غير دقيقة للطلب والعرض في السوق الأمريكية.

ويبيّن أن الوكالة توقعت نمو الطلب الأمريكي على النفط بنحو 60 ألف برميل يوميًا خلال عام 2025، ثم رفعت تقديراتها إلى 90 ألف برميل فقط، بينما تُظهر البيانات الفعلية زيادة قدرها 275 ألف برميل يوميًا منذ بداية العام. وأشار إلى أن هذا التفاوت الكبير بين التقديرات والواقع يعكس مشكلة في منهجية جمع وتحليل البيانات، ما يؤدي إلى استنتاجات خاطئة بشأن وجود "فائض في المعروض"، وهو ما لا تدعمه الأرقام الميدانية.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن الحديث عن فائض في الأسواق العالمية لا يستند إلى حقائق، بل إلى تلاعب في تفسير المؤشرات الاقتصادية، بهدف التأثير في توقعات الأسعار، وربما توجيهها نحو الهبوط. وأكد أن وسائل الإعلام الغربية تتعامل مع تقارير الوكالة بصفتها مسلمات، دون تدقيق أو مراجعة للبيانات الأصلية، مما يؤدي إلى نشر تصورات



بنسبة 2% إلى 3% سنويًا حتى عام 2030. وتنتج حاليًا حوالي 4 ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميًا.

وقال ويرث: "هناك حاجة لاستثمارات كبيرة لسد فجوة العروض النفطية، بما يعادل خمسة أضعاف ما تحتاجه المملكة العربية السعودية" خلال العقد المقبل. وأشارت شركة شيفرون، بشكل حاسم، إلى أنها تخطط للحفاظ على استقرار الإنتاج في حوض الصخر الزيتي في حوض برميان الأمريكي عند مليون برميل يوميًا حتى عام 2040، مع خفض الاستثمار إلى حوالي 3.5 مليار دولار سنويًا من 4.5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار حاليًا.

وتُجادل شيفرون بأن تقنيات الحفر المحسنة ستُمكّنها من الحفاظ على الإنتاج دون الحاجة إلى حفر آبار جديدة بالوتيرة الحالية - وهو توقع جريء إلى حد ما، وهو ما يُمثل ممارسات قياسية لحفر النفط الصخري، المعروف أيضًا باسم التكسير الهيدروليكي.

وشيفرون ليست المنتج الكبير الوحيد للنفط الصخري الذي يُشير إلى قدرته على الحفاظ على إنتاجه، بل وحتى زيادته، بشكل مربح لسنوات عديدة قادمة. إذ تُشير كل من إكسون موبيل، وكونوكو فيليبس، إلى أنهما قادرتان على فعل الشيء نفسه، وهو مؤشر آخر على تنامي ثقة القطاع.

في وقت، تُركّز شركات النفط الكبرى الآن بشكل مُفرط على الربحية، وقد وضعت ممارسات لتوفير التكاليف تُمكنها من تحقيق الربح حتى لو وصلت أسعار النفط إلى 50 دولارًا أو أقل. تهدف شركة شيفرون إلى خفض التكاليف الهيكلية بما يتراوح بين 3 مليارات و4 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2026، بما في ذلك تسريح أكثر من 15% من قوتها العاملة العالمية.

لبرميل العام المقبل، بانخفاض عن 69 دولارًا هذا العام. مع ذلك، فإن ما تقوله الشركة شيء، وما تفعله أهم بكثير.

تُعدّ خطط إنفاق شركات النفط والغاز مؤشرًا قويًا على مدى استعدادها للمخاطرة على المدينين القريب والبعيد، حيث تتطلب العديد من مشاريع الطاقة، مثل حقول النفط البحرية أو محطات الغاز الطبيعي المسال، مليارات الدولارات وسنوات لتطويرها، وسنوات أخرى طويلة لتحقيق العوائد.

لذلك، تجدر الإشارة إلى أن شركة شيفرون تُخفّض نفقاتها الرأسمالية بمقدار مليار دولار عن التوجيهات السابقة إلى نطاق يتراوح بين 18 و21 مليار دولار سنويًا حتى عام 2030. ويبدو أيضًا أن ثاني أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة تُخفّض نفقاتها - وإن كان بشكل متواضع - في ظل حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن توازن العرض والطلب في سوق النفط العالمية.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية حاليًا فائضًا هائلًا في العروض العام المقبل، يبلغ 4 ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل حوالي 4% من العروض العالمي، والذي قد يؤدي، في حال دقته، إلى انهيار أسعار النفط.

مع ذلك، يشير تراجع شيفرون الطفيف إلى أن تفكيرها قد يكون أكثر توافقًا مع محلي أوبك، الذين يتوقعون أن يطابق العروض الطلب تقريبًا العام المقبل، أو مع آخرين يعتقدون أن أي فائض في العروض سيكون متواضعًا وقصير الأمد.

وعلى المدى البعيد، يبدو أن إجراءات شيفرون تتوافق بشكل أو ثقل مع رسالتها، حيث تراهن الشركة بوضوح على استمرار نمو الطلب على النفط وتسابقها لتعويض تقلص الإمدادات. تخطط شيفرون لزيادة إنتاج النفط والغاز



مال

بريطانيا تسرع التحول إلى السيارات الكهربائية عبر حزمة دعم بملياري دولار

أعلنت الحكومة البريطانية حزمة دعم جديدة تقدر بملياري دولار بهدف تسريع التحول نحو السيارات الكهربائية، في خطوة تهدف إلى معالجة تباطؤ الطلب على المركبات النظيفة خلال الأشهر الماضية. وتشمل الحزمة إضافة 1.3 مليار جنيه إسترليني إلى برنامج المنح المخصص لشراء السيارات الكهربائية الجديدة.

ووفق الحكومة فإن منحة شراء السيارات الكهربائية، التي انطلقت في يوليو تموز 2025، ساعدت أكثر من 35 ألف سائق على الانتقال إلى المركبات الكهربائية، عبر خفض التكاليف الأولية بما يصل إلى 3750 جنيهًا لكل سيارة، ما أسهم في توسيع قاعدة المستخدمين رغم التحديات الاقتصادية الراهنة.

تتضمن ميزانية 26 نوفمبر 2025 تخصيص 200 مليون جنيه إسترليني إضافية لتسريع نشر نقاط الشحن في مختلف أنحاء البلاد، في إطار خطة متكاملة لإزالة العوائق اللوجستية التي تحد من انتشار السيارات الكهربائية، خاصة في المناطق التي تعاني نقصاً في البنية التحتية للشحن.



الطاقة

تخزين الطاقة الذكي.. تقنية أردنية تعزز دمج المصادر النظيفة في الصناعة

واشنطن)؛ لتقديم حل جذري يواجه هذه التحديات.

فقد أسس الشريك أول مشروع ابتكاري لتخزين الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي داخل المملكة، مستهدفين معالجة 3 مشكلات وهي: ارتفاع تكلفة الكهرباء، وعدم القدرة على الربط مع الشبكة، وانخفاض جودة التيار الكهربائي في المدن الصناعية نتيجة الضغط الكبير على البنية التحتية.

تصميم نظام لتخزين الطاقة

تضمن المشروع تصميم نظام تخزين للطاقة الكهروكيميائية يعتمد على دمج الطاقة المتجددة مع إدارة الأحمال الذكية باستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع توفير طاقة احتياطية فورية تضمن عدم تعطل خطوط الإنتاج.

وأثبتت الدراسات الفنية والاقتصادية، التي أشرف عليها المؤسسان، قدرة النظام على تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة وتحسين الاستقرار التشغيلي، وهو ما تأكد عملياً بعد تطبيق الفكرة في أحد المصانع الكبرى.

فقد سجل المصنع انخفاضاً ملموساً في الانبعاثات، وحقق وفورات مالية وصلت إلى 43% نتيجة تقليل الاعتماد على الشبكة، إلى جانب استقرار تشغيلي لم يكن ممكناً في السابق.

وحصد المشروع المبتكر جائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة في دورتها الـ13 الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء،

لم يعد تخزين الطاقة مجرد تقنية مساندة لمنظومات الطاقة المتجددة، بل تحول اليوم إلى أحد الأعمدة الأساسية لضمان استقرار الإمدادات، وتعظيم الاستفادة من المصادر النظيفة، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة.

ومع التوسع في مشروعات طاقتي الشمس والرياح حول العالم، أصبحت أنظمة التخزين الذكية ضرورة إستراتيجية لتمكين المصانع من تأمين احتياجاتها من الكهرباء على مدار الساعة، وتقليل تكلفة التشغيل، خصوصاً في الدول التي تواجه ضغوطاً على شبكاتها الكهربائية أو ارتفاعاً في أسعار الطاقة.

وتبرز هذه التحديات أكثر وضوحاً في الأردن، في ظل اعتماد المنشآت الصناعية بصورة شبه كاملة على شبكة الكهرباء الوطنية لتغطية احتياجاتها؛ ما ألقى عليها عبئاً مالياً ثقيلاً نتيجة ارتفاع فاتورة الكهرباء، ومحدودية القدرة الاستيعابية للشبكة.

وإلى جانب التكلفة، تواجه الصناعة ضغوطاً بيئية وتنظيمية متزايدة، ترتبط بضرورة خفض الانبعاثات الكربونية للامتثال لمتطلبات الأسواق الأوروبية والأميركية التي تُعد شريكاً تجارياً رئيساً، حيث أصبح تخفيض البصمة الكربونية شرطاً للبقاء في سوق شديدة التنافسية.

وفي هذا الإطار، ظهرت مبادرة أردنية مبتكرة انطلقت من رؤية مشتركة للمهندس عمار العتوم والمهندس عبدالرحمن الخلايلة، واطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها



خوارزميات الذكاء الاصطناعي

يعتمد نظام تخزين الطاقة الذي على خوارزميات تحليل بيانات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، لمراقبة الإنتاج والاستهلاك والتنبؤ بالتغيرات المناخية، عبر الربط الفوري مع محطة الرصد في المنطقة الصناعية.

وبعد تشغيل النظام، حقق المصنع انخفاضاً قدره 78% في استهلاك الكهرباء من الشبكة، إذ تراجع الاستهلاك من 4 آلاف و100 ميغاواط/ساعة سنوياً إلى 900 ميغاواط/ساعة فقط؛ ما أسهم في توفير نحو 3 آلاف و200 ميغاواط/ساعة سنوياً، أي ما يعادل 320 ألف دولار، بالإضافة إلى خفض تكاليف الإنتاج بنسبة 16%.

نظام مبتكر لتخزين الطاقة في المصانع الأردنية

وأكد العتوم -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة- أن المشروع يقدم نموذجاً حياً لكيفية إسهام تقنيات تخزين الطاقة الذكية في إعادة تشكيل مستقبل الصناعة الأردنية، وتعزيز قدرتها على المنافسة عالمياً، ووضع الأردن على خريطة الابتكار في قطاع الطاقة النظيفة.

ضمن فئة "أفضل براءة اختراع في مجال كفاءة الطاقة"، إذ نال المركز الأول مناصفةً مع مشروع بيشة السعودي.

وأعلنت الجائزة خلال حفل رسمي عُقد على هامش أسبوع الكويت للطاقة المتجددة في مايو/أيار 2025، ويمثل هذا الإنجاز قصة نجاح وطنية تُظهر قدرة الابتكار المحلي على تحويل التحديات إلى حلول ريادية، وتسليط الضوء على الإمكانيات الكبيرة للحلول الذكية في دعم مستقبل مستدام للقطاع الصناعي الأردني.

نموذج ريادي

قال المهندس عمار العتوم -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- إن جوهر الفكرة يقوم على تخزين الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في المصانع، من خلال دمج الطاقة الشمسية بنظام ذكي قادر على خفض تكاليف التشغيل وتقليل الاعتماد على الشبكة، وتحقيق معايير الاستدامة البيئية.

وأضاف أن المشروع قد صُمم ليكون نموذجاً قابلاً للتكرار في تخزين الطاقة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، خصوصاً في الدول التي تواجه ارتفاع أسعار كهرباء أو ضعف استقرار الشبكات.

ويعتمد المشروع على أحدث تقنيات إدارة الطاقة وتخزينها، باستعمال بطاريات ليثيوم تعمل بنظام التبريد السائل؛ ما يمنحها كفاءة تشغيلية عالية حتى في الظروف المناخية الصعبة.

وتبلغ السعة التخزينية للبطاريات 0.540 ميغاواط/ساعة، وتضمن تقنية التبريد السائل رفع كفاءة التشغيل بنسبة تصل إلى 25% مقارنة بالبطاريات التقليدية، مع تحسين العمر التشغيلي ورفع الكفاءة التخزينية والتحويلية إلى 93.7%.

شكرًا.